

حقوق الإنسان بين عالمية القيم وخصوصية الثقافات وعلاقة ذلك بالعمولة

الدكتور : مسعود شعنان

أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية والإعلام - جامعة الجزائر

Summary :

This study surveys the definition and development of the concept of human rights as well as the controversy that still exists between supporters of the idea of the universality of human rights and those who favor conformity with the specificities of each society.

The study also questions the impact of globalization on the acceleration of the universality of human rights. The study tries also to address the double standards and selectivity through which major powers and international organizations handle their evaluation of Arab countries with respect to human rights. In the conclusion, the study makes three future scenarios through which it shows how states , which advocates cultural specificity of rights, maneuvers with international pressures that aim to impose a single global system of human rights.

المخلص :

هذه الدراسة تتعرض للتعريف والمفهوم والتطور الذي عرفته منظومة حقوق الإنسان ، كما تتناول الجدل الذي لا يزال قائما بين أنصار فكرة عالمية حقوق الإنسان وبين المؤيدين لضرورة ملائمة وانسجام الحقوق مع خصوصيات كل مجتمع. كذلك تتساءل الدراسة عن مدى ظاهرة العمولة على التسريع بعالمية حقوق الإنسان أو الاتجاه نحو عولمتها 'من خلال الدراسة نحاول كذلك التطرق للمعايير المزدوجة والانتقائية التي تتعامل بها الدول الكبرى والمنظمات الدولية تجاه بعض الدول عند تقييمها لمدى احترام هذه الأخيرة لحقوق الإنسان .

وفي الأخير تطرح الدراسة ثلاث سيناريوهات مستقبلية نستشف من خلالها كيفية تعامل الدول التي تنادي بالخصوصية مع الضغوطات الدولية التي تريد أن تفرض عليها منظومة عالمية واحدة لحقوق الإنسان.

مقدمة :

يعد الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان - لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية - من أهم السمات المميزة للنظام الدولي المعاصر ، وعلى الرغم من حداثة منظومة حقوق الإنسان إلا أن جل المبادئ والمواد التي جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كانت قد تداولتها مختلف الحضارات الإنسانية التي عرفت البشرية عبر المراحل التاريخية المتعاقبة ، وهي مرتبطة على العموم بقيم صارت معروفة مثل العدالة والحرية والمساواة والإخاء والتي نادى بها مختلف الثورات العالمية .

ويعد أن كان المجتمع الدولي يركز على السلام والأمن وتقرير مصير الشعوب للتخلص من الاستعمار ، نظرا للحروب والويلات التي عانت منها البشرية ، بدأ الاهتمام لاحقا بالعمل على نشر وتجسيد مبادئ حقوق الإنسان وخاصة بعد الإعلان العالمي الذي صدر في 10 ديسمبر 1948⁽¹⁾.

إن هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جاء ليشجع ويعزز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون إعطاء أي اعتبار لفارق الجنس أو اللغة أو الدين.

وعليه ومع بروز ظاهرة العولمة، هل استطاع مفهوم حقوق الإنسان المنبثق عن هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن يعكس ويعبر عن مختلف القيم والثوابت والمبادئ " العالمية " أم أنه تجاهل أو تناسى قيم ومبادئ وثقافة المجتمعات والحضارات الأخرى غير الغربية ؟ أم أنه ركز على القيم والثوابت الأوروبية، والتي في حد ذاتها تعكس وتحمل خصوصية الثقافة الأوروبية ؟ .

انطلاقا من هذه الإشكالية فإن الدراسة تستقرى الواقع وتحاول التعرض في إيجاز لمفهوم حقوق الإنسان في الحضارات المختلفة ، ومن ثم التعرض للفرق بين مفهومي عالمية وخصوصية حقوق الإنسان والتطورات والتداعيات التي بدأت تحدث على الساحة الدولية بعد ظهور ظاهرة العولمة .

وفي الأخير تحاول الدراسة تقديم تصورا مستقبليا لكيفية تعامل المنادون بالخصوصية أو النسبية الثقافية في مجال حقوق الإنسان، مع هذا المد الملموس للعولمة الذي يريد أن يفرض بعض المبادئ التي تتعارض أحيانا وتتناقض مع مبادئ وقيم بعض المجتمعات خاصة الإسلامية منها. ومن فرضيات الدراسة ما يأتي :

- مع المد الذي تعرفه ظاهرة العولمة فإن الخصوصيات الثقافية في مجال حقوق الإنسان، سوف تضطر إلى التكيف مع القيم العالمية التي رسمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

- هناك مجالات تتقاطع فيها مختلف الثقافات ويمكن بواسطة الحوار الجاد التقارب و الاهتمام إلى إيجاد أرضية مشتركة يعتمد عليها في بناء منظومة حقوق إنسان دولية يشترك فيها الجميع.

- نظرا للمقومات والمبادئ الثقافية والحضارية التي تميز المجتمعات البشرية والإنسانية عبر العالم فإن كل مجتمع سوف يعمل على الحفاظ على قيمه ومبادئه ولا يقبل بالتنازل عنها والذويان داخل قيم مجتمع آخر.

من هذا المنطلق تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور أولا مفهوم وتطور حقوق الإنسان عبر التاريخ، ثانيا مفهوم عالمية وخصوصية حقوق الإنسان و حجج ومبررات المدافعين على كل اتجاه ، ثالثا علاقة العولمة بحقوق الإنسان وكيف تؤثر على الدول التي تتادي بالنسبية الثقافية مع وضع تصور مستقبلي لهذه العلاقة .

أولا : مفهوم وتطور حقوق الإنسان :

إن حقوق الإنسان هي تلك القواعد والمعايير الدولية التي تساعد على حماية جميع بني البشر من التجاوزات الخطيرة ضددهم في المجالات السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية، ومن أبرزها الحق في الحياة وفي الحرية وفي عدم التعذيب ، والتي تطورت عبر التاريخ حتى وصلت إلى الحق في بيئة نظيفة والحق في الأرض والسكن إلخ... ، وبدون الولوج في التفاصيل فإنه يمكن إعطاء تعريف محدد لحقوق الإنسان نظرا لشموليته وهو مستمد من تعريف الأمم المتحدة : " حقوق الإنسان هي تلك الحقوق المتأصلة في طبيعتها والتي تركز مبادئ وقيم العدالة والحرية والمساواة، والتي تهدف إلى ترقية وتنمية الإنسان وتكريمه، والتي بدونها لا يمكن أن يعيش كإنسان " .

والمصدر الأساس للمفهوم المعاصر لهذه الحقوق هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعدة مواثيق ومعاهدات أخرى خاصة بترقية حقوق الإنسان سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني. لكن كيف تطورت فكرة حقوق الإنسان عبر التاريخ ؟ .

التطور التاريخي لحقوق الإنسان :

1- في الحضارات القديمة : عرفت العصور القديمة مجموعة من الحضارات كحضارة بابل وحضارة مصر القديمة والحضارة الإغريقية . والتي عرفت مبادئ خاصة بالإنسان وحرية ، كانت تهدف إلى حماية الإنسان، إلا إنه لا يمكن مقارنتها بما وصلت إليه الإهتمامات الحديثة المدعمة لحقوق الانسان بصفة الإلزام قانونا لأنها في القديم لم توضع في شكل قوانين أو نصوص أو موثيق واضحة المعالم، كما هي الآن .

ومع ذلك يمكن الاعتماد على هذا التطور التاريخي لفهم حقوق الإنسان بصفة أفضل .

عرفت مصر الفرعونية قانونا يقوم على الحق والعدل والصدق ، وأشتهر حامورابي في الحضارة البابلية بقوانينه المشهورة لحكم البلاد حيث كانت تهدف لتحقيق العدالة ، وفي حضارة الهند القديمة كان البودية تقيم دعوتها على أساس المحبة بين الناس ونشر العدالة وتحقيق المساواة .

- حقوق الإنسان في الحضارة الإغريقية : أهم ماعرفته الحضارة الإغريقية هو حرية المشاركة في الحكم وعلى اعتبار أن الديمقراطية هي أسلوبهم الأمثل للحكم كانت نظرتهم للإنسان أنه الأصل في كيان الدولة، إلا أنه لم يكن يعترف للفرد بالحرية الشخصية ولا للجميع بممارستها ولكن مفهوم الحرية في ديمقراطية أثينا تختلف عن مفهوم الحرية في الديمقراطيات المعاصرة " فالحرية عند قدماء الإغريق كانت تعني حرية المواطن بصفته عضوا في المجتمع دون أن يمتاز بالحرية المدنية الحديثة مثل

- الحرية الشخصية وحرية التملك وحرية العقيدة وحرية السكن " (2)

- حقوق الإنسان في الحضارة الرومانية : كانت الحرية عند الرومان تعني المشاركة في الحياة السياسية، على خلفية الحكومة الشعبية التي يشارك فيها جميع الأفراد ، ولقد عرفت الحضارة الرومانية الملكية الفردية والجماعية للأرض ، أما الحرية الدينية فكانت معدومة وكان الانتخاب عندهم هو أساس اختيار الحاكم، " لا يشارك في العملية إلا الأحرار الأثرياء " وكان المجتمع مقسم إلى طبقتين طبقة الأشراف وطبقة العامة ، ولا توجد مساواة بينهم أمام القانون .

وكانت المرأة لا تملك أيا من هذه الحقوق فهي تابعة منذ ولادتها (3) .

وكانت الحضارتان الإغريقية والرومانية على الرغم من تبنيهما - للديمقراطية والقانون - تفران الاسترقاق والتمييز بين المواطنين الأصليين والأجانب وبين الجنسين الذكر والأنثى حتى وهي في أوج ازدهارها .

2- حقوق الإنسان في الديانات السماوية : عند التعرض لمفهوم حقوق الإنسان في الديانات السماوية فإنه يجب التمييز بين ما ساهمت به في تأسيس الوعي بحرية الإنسان وحقه في العيش الكريم باعتبارها ذات مصدر ألهي واحد (حيث جعلت الإنسان هو مدار الكون) وبين تطبيق هذه الديانات في حياة المجتمعات وما عرفته من انحراف وتطرف في بعض المجتمعات، نظرا لكثرة المذاهب واختلاف الرؤى حتى داخل الديانة الواحدة .

- **الديانة اليهودية :** في أصولها الأولى غرست الديانة اليهودية في نفوس أتباعها اعتبارات المصلحة القومية وقواعد العناية بالشعب، ومصالحه ونادت بالجزاء على الفضيلة والعقاب على الرذيلة ، لكن نظرا للتحريفات التي وقعت في التوراة فان مفاهيم جديدة شوهت هذه الديانة مثل إظهار اليهود بأنهم شعب الله المختار، وهذا يعني إقرارهم بعدم المساواة مع بني البشر وهي صورة من صور انتهاك حقوق الإنسان ، إضافة إلى تحريفات وتأويلات أخرى طالت الكتاب المقدس نفسه. وباختصار فان الممارسة الدينية اليهودية بالمفاهيم المحرفة المبنية على العنصرية ، لا يمكن اعتبارها من الديانة السماوية لأنها بعيدة عن مبادئ العدل والحرية والمساواة واحترام الحقوق الطبيعية للإنسان (4) .

- **الديانة المسيحية :** كانت الديانة المسيحية دعوة دينية خالصة ، فلم تهتم بنظام الحكم الذي تفضله ، فاكتفت بإعلان حرية العقيدة والدعوة إلى التسامح والمحبة وكانت تهدف إلى تحقيق المثل العليا .

وأهم ما أكدت عليه هو تكريم الإنسان على أساس المحبة والاحترام والتقدير، لأنه مخلوق من طرف الله الذي خصه بهذه الكرامة ، وفكرة الإخاء والمحبة في المسيحية تتضمن المساواة والحقوق واحترام الشخصية البشرية، مع ملاحظة أن هناك بعض الممارسات المحرفة لهاته الديانة أدت لوجود عدة مذاهب مختلفة عن بعضها البعض .

- **الديانة الإسلامية :** لقد أقر الإسلام بالحقوق والحریات العامة لجميع الناس بدون تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي، وعليه فان الإسلام يعتبر حقوق الإنسان " أزلية " ولايستغني عنها لأن الله هو الذي منحها للبشر، والشريعة الإسلامية قامت بالتوفيق بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية، ومن المبادئ والأسس التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي في الإسلام هي العدالة والحرية والمساواة القائمة على الإنصاف ، كما أن الأحكام التي جاء بها الإسلام ترتقي بمكانة الإنسان الذي كرمه الله ، لذا فهي أحكام عامة ومطلقة صالحة لكل زمان ومكان مما جعلها من أسس النظام السياسي والاجتماعي (5) والمكون الأساسي لأركان الدولة التي تهدف إلى التنمية الشاملة للإنسان، وكما قال محمد الغزالي : " حقوق الانسان في الاسلام ليست منحة

من الملك ولا الحاكم أو إقرارا صادرا من سلطة محلية أو منظمة دولية وإنما هي حقوق مصدرها إلهي ملزمة لاتقبل النسخ ولا التعطيل ولا التغيير أو التنازل عنها (6)

ولهذا ، فالإسلام يهدف لحماية ما يسمى بالكليات الخمس وهي : حفظ الدين والنسل والعرض والمال والعقل ، وهذه تمثل في عصرنا الحالي الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية معا .

3- حقوق الإنسان من عصر النهضة إلى بداية القرن العشرين :

- عصر النهضة :

من أبرز مفكري عصر النهضة ميكيافيلي الذي كان يؤيد الحكم المطلق، إلا أنه كان أول المفكرين الذين دافعوا عن الحرية، حيث قال لا حرية دون مساواة، وأباح للشعوب استعمال العنف للحصول على حقوقها في الحرية والمساواة، وكان لفلاسفة العقد الاجتماعي كذلك دورا بارزا في التطور الفكري لمفهوم حقوق الإنسان، مثل جون لوك و مونتسكيو اللذين دافعا عن الحرية (7) وجون جاك روسو الذي ناصرالسيادة الشعبية .، حيث كان يرى أنها الوحيدة الكفيلة بحماية حقوق الأفراد وحررياتهم .

إن الأساس الذي انطلقت منه المدارس الفلسفية في القرن الثامن عشر في الغرب في الدعوة إلى حقوق الإنسان هو فكرة الحق الطبيعي التي بدورها أدت إلى نظرية العقد الاجتماعي، و بعد ذلك ربط الفكر الرأسمالي بين الحقوق الطبيعية والفردية، ورأى بأن هناك تلازم حتمي بينهما .

- الإعلانات التاريخية المرتبطة بحقوق الإنسان :

قبل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948 كانت هناك عدة وثائق أخرى صدرت في كل من بريطانيا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد .

- الإعلانات الإنجليزية : أول وثيقة انجليزية هامة هي (العهد الأعظم أو الماغانكارتا Magna-karta) لعام 1215 والتي جاءت لتحد من سلطة الملك دستوريا، وقد استفاد منها الشعب بحصوله على المزيد من الحريات، ومما جاء فيها (لن يقبض على رجل حر أو يسجن أو يحجز أو يتشرد أو ينفى بأي وسيلة كانت إلا بعد محاكمة قانونية...).

وصدرت في عام 1628 مذكرة ملتصق الحقوق وفي عام 1676 قانون الحرية الشخصية وفي عام 1683 صدرت وثيقة قانون الحقوق (Bill of rights) .

- **الإعلانات الأمريكية** : كان إعلان استقلال الولايات المتحدة عام 1776 هو الذي أسس لبقيّة الإعلانات المتعلقة بحقوق الإنسان ، حيث جاء في مقدمة إعلان الاستقلال (أن الناس جميعا خلقوا متساوين ، وأن الخالق قد حياهم بحقوق مؤكدة غير قابلة للتخلي عنها ، ومن ضمنها الحق في الحياة والحرية والسعادة) (8) ، وفي نفس السنة حررت وثيقة فرجينيا لإعلان الحقوق، وفي الفترة ما بين 1789-1791 تم تعديل الدستور الأمريكي، حيث نظم إعلان الحقوق للدولة الاتحادية الأمريكية، التي أعطت ضمانات جديّة للحرّيات الفرديّة ثم لحقت تعديلات أخرى في سنة 1865 تمثلت في إلغاء الرق وتثبيت مبدأ المساواة، وأخيرا منح المرأة حق الانتخاب .

- **الإعلانات الفرنسية** : لقد تضمن إعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789 أربع مبادئ أساسية :

- * - أن الحياة والحرية والمساواة حقوق طبيعية مقدسة للإنسان .
- * - أن هدف المجتمع السياسي هو المحافظة على حقوق الإنسان .
- * - أن لا حد للحرية سوى الحدود الناجمة عن ممارسة الغير حقوقه الطبيعية .
- * - أن القانون بدوره محدود .

وصدرت دساتير أخرى في سنة 1791 وفي 1793 وفي 1848، هذا الأخير الذي كرس الحقوق التي جاء بها إعلان 1789 ، وأهم ما جاء فيه إلغاء الرق فوق كل الأراضي الفرنسية وإلغاء عقوبة الإعدام .

ثانيا : عالمية وخصوصية حقوق الإنسان :

العالمية والخصوصية على المستوى الفكري تم تداولها في الستينيات من القرن الماضي، حيث كان بعض المفكرين يدعون إلى تغيير الأدوات النظرية المختلفة وتوحيدها لتصبح عالمية، وبالتالي تصبح صالحة لكي يتم التعامل بها من طرف جميع بني البشر .

ولكن في نفس الفترة كان هناك من المفكرين المنتمين لحضارات مختلفة ومنهم العرب والمسلمين الذين رفضوا هذا التصور ودافعوا على خصوصية مجتمعاتهم إنطلاقا من القيم والثقافة والحضارة التي يتميز بها كل مجتمع (9) ، وكان أغلبهم يرون بأن هذا الفكر يدخل في إطار مفهوم الاستعمار الجديد الذي يرمي للسيطرة على الشعوب الأخرى

واستغلالها بوسائل مختلفة ومنها طمس الهوية والشخصية القومية والثقافية و العقائدية التي تركب هذه الحضارات. فماذا نعني بالعالمية والخصوصية في مجال حقوق الإنسان و ماهي حجج ومبررات كل من أنصار الاتجاهين .

مفهوم عالمية حقوق الإنسان وحجج المدافعين عليها :

بحكم أن القواعد الحديثة لحقوق الإنسان انطلقت من الإعلان العالمي الصادر سنة 1948 فإن الطبيعة العالمية لهذه القواعد تستمد من عالمية الحقوق التي يجب على البشرية حمايتها، على أساس أنها عامة وشاملة يستفيد منها كل أفراد المجتمع الدولي، لأن مصدرها يعبر عن الإرادة المشتركة لكل الشعوب بهدف الحفاظ على هذه الحقوق وبقائه وضمن تمتعه بإنسانيته. إذا العالمية من هنا تعني الاشتراك في الحقوق والتوزيع العادل للثروة، وجعل ما تستحوذ عليه الأقلية في متناول جميع البشرية، وهي تتضمن وتشمل المبادئ التي تشترك فيها مختلف الأمم والحضارات في مجال حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وهي عموماً تلك الحقوق والحريات التي عبر عنها الإعلان العالمي . و التي تضمنتها موثيق ودساتير مختلف الشعوب سواء قبل أو بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أما الحجج والمبررات التي أستند عليها أنصار هذا الاتجاه فهي كما يلي :

أول ما يستند إليه أنصار فكرة العالمية هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي لم ترفضه أية دولة في العالم رغم (امتناع ثلاث دول عن التصويت عنه ، وهي الاتحاد السوفيتي وجنوب أفريقيا والسعودية)⁽¹⁰⁾ . فالإعلان ينص على أن هذه الحقوق أصبحت مسؤولية عالمية من خلال التأكيد على عالميتها وبأن أعمالها هدف جماعي للإنسانية ، والتأسيس لنظام دولي من أجل تعزيزها وترقيتها مع إرساء مبدأ خضوع الدول للمساءلة طبقاً للقانون الدولي في حال عدم التزامها باحترام حقوق الإنسان⁽¹¹⁾ .

إن العديد من الاتفاقيات الدولية التي جاءت بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي أشرفت عليها منظمة الأمم المتحدة تضمنت الإرادة العالمية طبقاً لما يؤكد ميثاق الأمم المتحدة من ضرورة أن يشيع العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وبلا تمييز بين الجنس أو اللغة أو الدين (المادة 55 ، فقرة ج) ، فهي حسب ميثاق الأمم المتحدة تطبق على جميع البشرية بصفة مطلقة، والوثائق الدولية الخاصة بهذه الحقوق تتوفر فيها صفة العالمية بحكم أنها صادرة عن منظمة الأمم المتحدة، التي تضم في عضويتها جميع ممثلي الحضارات الموجودة في العالم، بمكوناتها الروحية والثقافية والأخلاقية وبمذاهبها المختلفة، ولم تحدث أية اعتراضات مهمة على هذه الوثائق، حيث صدق عليها معظم دول العالم ذات الأنظمة المتباينة والمستويات المتفاوتة في التنمية الاقتصادية، وهذا

يعني أن الحقوق التي تضمنتها هذه الوثائق مقبولة ويمكن الالتزام بها وبذلك فهي تراث مشترك .

عالمية حقوق الإنسان كذلك تبرز من خلال مضامين كل الدساتير الوطنية والموثيق الإقليمية والدولية، التي استلهمت كل موادها الخاصة بالحقوق والحريات العامة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فهي إذا تتضمن المبادئ المشتركة بين مختلف الأمم والحضارات في مجال ضمان وحماية حقوق الإنسان، فالطبيعة البشرية وحقوق الإنسان المتوارثة تقرر عالميتها، إلا أنه هناك عقبات تعترض توجه عالمية حقوق الإنسان حيث يوجد اتجاه آخر ينادي ويؤيد فكرة الخصوصية أو النسبية الثقافية لحقوق الإنسان ، فماهي آراء وحجج هذا الاتجاه ؟

مفهوم خصوصية حقوق الإنسان وحجج المدافعين على ذلك :

لقد أفرز انقسام العالم إلى كتلتين شرقية وغربية في فترة الحرب الباردة - إضافة لوجود أمم ومجتمعات متنوعة تحمل قيم وثقافات تمتاز ببعض الخصوصيات - قراءات متباينة لمفهوم حقوق الإنسان، ويمكن تفسير هذا التباين - والتناقض أحيانا - بمحاولة كل طرف الدفاع عن مصالحه الخاصة انسجاما مع فلسفته في الحكم ، ولقد ساهم هذا الانقسام في تبرير مختلف انتهاكات حقوق الإنسان، التي أرتكبها عبر العقود المتعاقبة هذا الطرف أو ذاك، لاسيما لدى الدول التي تتبع نظام الأحادية والأنظمة الديكتاتورية في العالم الثالث .

وعليه يقول المدافعون عن الخصوصية الثقافية بأنه لا يوجد نموذج واحد عالمي لحقوق الإنسان يصلح للتطبيق في كل مكان وكل زمان، لأن خصوصية المجتمعات المختلفة المتنوعة تفرض شروطا تجعل من فكرة عالمية هذه الحقوق غير قابلة للتطبيق.

ومهما كانت الثقافات متقاربة وتتقاطع في مجالات متعددة إلا أن الإنسان يدرك بأن مبادئ حقوق الإنسان (بالرغم من عالميتها كمفاهيم) فهي في التطبيق ليست كذلك، لعدم قبولها من طرف كل المجتمعات بسبب إلتماثاتها وثقافتها واعتقاداتها المتباينة في كثير من مظاهرها .

وعلى الرغم من أن هذا التباين ليس مشكلا في الأساس. لكن لا بد أن ندرك بأن القيم والثقافات والديانات غير متجانسة تماما⁽¹²⁾ وما تزال تشكل تحديا لعالمية حقوق الإنسان .

من أهم الأسباب التي تبرر خصوصية ونسبية حقوق الإنسان هو " عدم وجود فهم أو تأويل موحد لعالمية لغته حقوق الإنسان ومبادئها والالتزام بها... ، كما أن لكل ثقافة فهمها الخاص وبشكل مغاير لما هو شائع في الثقافات الأخرى، وأن فكرة الحقوق الواجبة

من حيث أنها ملزمة للدولة والمجتمع قد لا تكون مقبولة في المجتمعات التقليدية، التي ينشغل فيها الناس أكثر بالإنسان والتكافل الاجتماعي، أكثر من انشغالهم بحقوق الأفراد ونفاد تلك الحقوق في مواجهة الدولة والمجتمع " (13) .

إن للصين - على سبيل المثال - فهمها الخاص لحقوق الإنسان والذي يختلف عن مفهوم الدول الغربية المتقدمة، فقد ذكرت الحكومة الصينية مرارا أنه بالنسبة للشعب الصيني في المرحلة الحالية من النمو ما يجعل حق البقاء والتنمية هما الحقان الأساسيان، ولذا فإنهما أهم حقوق الإنسان التي يجب تنفيذها (14) .

خلال الحرب الباردة كان للاتحاد السوفيتي تصورا يختلف تماما على المفهوم الغربي لحماية حقوق الإنسان، بل كان يتهم الغرب بتجاهله لحقوق الإنسان الجماعية حسب مفهومه طبعاً .

ففي الوقت الذي كان الغرب يركز على حقوق الأفراد كي يتحرروا من قيود وتدخل الآخرين، فإن الأسبقية في الدول الاشتراكية كانت للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أما الحقوق السياسية والمدنية فلم يعنى بها كثيرا ، فالحرية هناك كان يعبر عنها من منطلقات اقتصادية واجتماعية، لأن فلسفة الحكم التي سادت في الدول الاشتراكية كانت تعتمد على ديكتاتورية البلوريتاريا ونظام الحزب الواحد، وذلك يصطدم بالحقوق المدنية والسياسية، التي وردت في الإعلان العالمي (15) . أما في الدول الليبرالية فالمسألة مدنية وسياسية إلى حد كبير. وعند التطرق إلى دول العالم الثالث نجد بأنها كانت دائما تؤكد على التنمية الاقتصادية بدلا من الحماية القانونية للحريات المدنية، وبذلك فإن البحث عن العيش الكريم وكسب الرزق وتحقيق الاحتياجات الأساسية كانت تعطى لها الاهتمامات والأولوية على الإجراءات القانونية الوقائية (16) .

ملاحظة أساسية يقدمها أنصار هذا الاتجاه هو الغموض الفلسفي والسياسي الذي يكتنف مفهوم حقوق الإنسان،. فإذا كانت هذه المفاهيم مأخوذة من مجتمعات تحمل رؤى فلسفية وسياسية مختلفة فكيف يمكن اعتبارها إذا حقوق مجموعة منسجمة ، ومن الملاحظات والأسباب التي تؤدي إلى خصوصية حقوق الإنسان عدم وجود فهم موحد تتفق عليه جميع الأمم، لأن لكل أمة فهمها الخاص والمتباين أحيانا أخرى انطلاقا من إيديولوجية أوعقيدة وثقافة بل وحتى تطور هذه الأمة أو تلك. ولهذا فالحقوق التي يعتبرها المجتمع أساسية وملزمة للدولة قد يعتبرها أفراد مجتمع آخر نوعا من الرفاه أو أنه لا يقبلها أصلا، فالحقوق يجب أن لا تتعارض مع قيم وثقافة وعقيدة المجتمع، ولا تتعارض كذلك مع الطبيعة والقطرة البشرية.

حقوق الإنسان تمتاز بالخصوصية كذلك لأنه تم التأسيس لها وتوجيهها تبعاً للمشاكل التي كان يعاني منها الإنسان في هذا المجتمع أو ذلك (سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في فرنسا أو في بريطانيا) (17).

إن الخلفية التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتباينة للشعوب تقرر خصوصية حقوق الإنسان، ولأن الإعلان العالمي لسنة 1948 في حد ذاته جاء يحمل ذروة الفكر الدستوري التحرري الغربي، حيث ركز على حقوق الفرد المدنية والسياسية ولم يعط أهمية للحقوق الجماعية الاقتصادية والاجتماعية إلا لاحقاً (عام 1966 مع صدور العهدين الدوليين)، وهكذا جاء الإعلان متأثراً بالثقافة الغربية ولم يحمل في بطنه ثقافة الشرق، رغم أن بعض الدول التي تحمل ثقافات إسلامية وبوذية وهندية وكنفوشيوسية كانت أعضاء في الأمم المتحدة سنة 1948، غير أن ممثلها كانوا متأثرين بالثقافة الغربية.

وفي الوقت نفسه فإن مشاركة الدول النامية في المواثيق التي تهتم بحقوق الإنسان جاء متأخراً، وحتى هذه المشاركة كانت على أساس مفاهيم ومبادئ خاصة، كان قد تم الحسم فيها من طرف الدول الفاعلة التي ساهمت في الإعلان العالمي، وهكذا جاء الإعلان ليعبر عن المثل التي كانت تحرك الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها والمتعلقة بوضع ترتيبات النظام الدولي عموماً، مما أدى لتأثير الولايات المتحدة البالغ على قرارات الأمم المتحدة عبر حلفائها (18).

وهناك مبرر آخر يقدمه أنصار الخصوصية هو الجدل والتباين الدائم الذي يحدث في كل اللقاءات والمؤتمرات التي تهتم بحقوق الإنسان، والذي يؤدي إلى تحفظ أو امتناع بعض الدول على بعض ما جاء في تلك الإعلانات وما صدر عن تلك المؤتمرات (هلسنكي، القاهرة، بكين)، لأن ترتيباتها غالباً ما تعبر عن نظرة فلسفية وإيديولوجية ذات طبيعة خصوصية وليست عالمية.

وما يجدر الإشارة إليه فيما يتعلق بفكرة عالمية حقوق الإنسان هو ضرورة التنويه بالملاحظة المبدئية التالية: يجب التأكيد على أن ما يسمى عالمية حقوق الإنسان التي ظهرت مع الإعلان "العالمي" لحقوق الإنسان في 1948 لا تحمل من العالمية شيئاً، وحتى الإعلان الذي يوصف بأنه "عالمي" لم يكن كذلك فلا الحدث كان عالمياً ولا موضوع الإعلان كان كذلك "عالمياً" فالغرب يسمي الأحداث التاريخية التي عرفها بأنها أحداث عالمية لأنه كان ولا يزال يرى أنه هو العالم ولا يوجد شيء قبله ولا بعده، فنزعة "الإقصاء" إقصاء الآخر و احتقاره و التغاضي عن رؤيته والتركيز فقط على رؤية الذات الغربية باعتبارها الحاضر والفاعل الوحيد وما عداها فهو ما يقع عليه الفعل (أي المفعول

به). هذا الموقف الاستعائني المبني على نظرة المركزية الذاتية (Ego-centric) هو الذي يقف وراء إدراك الغرب للآخر، وبالتالي فإن ما يسميه الغرب بالعالمي أو يصفه بأنه عالميا ما هو في الحقيقة إلا غربيا، ولكن الغرب يصفه بالعالمي لأنه في نظره العالم هو الغرب .

-الحقوق الفردية وحقوق الإنسان :

أ : يجب الإشارة إلى أن حقوق الإنسان التي كان ينادي بها الغرب ويصفها بالعالمية المقصود بها هي حقوق إنسان الغرب أو " الغربي " ، وهي في الواقع لم تأخذ بعدا عالميا إلا بعد ظهور النظام الاشتراكي في الغرب كنقيض للنظام الرأسمالي، والذي كان يسعى في إطار الصراع بين النظامين إلى تعويض المصالح الاستعمارية للنظام الرأسمالي في العالم، بتحريض شعوب المستعمرات ضد الدول الرأسمالية الاستعمارية ، وبذلك أخذت هذه الحقوق بعدها العالمي، إلا أنها بقيت محافظة على مضمونها الغربي .

إن مضمون حقوق الإنسان في المفهوم الغربي لا يختلف عن مضمون الحقوق الفردية كما جاءت بها فلسفة القانون الطبيعي ، فبعدها كان الغرب يسميها الحقوق الفردية في عصر التنوير أصبح يسميها في القرن 19 و 20 بحقوق الإنسان، فالتسمية هي التي تغيرت وليس المضمون، بينما نجد أن الفكر الاشتراكي وظهر النظام الاشتراكي في بداية القرن العشرين هو الذي أعطى مدلولاً آخر لحقوق الإنسان ذا أبعاد اجتماعية أكثر منها فردية، وذلك نظرا لانتشار الإيديولوجية الاشتراكية في العالم و أصبح التحرر من الاستعمار و استرجاع الاستقلال الوطني والحرية من مكونات حقوق الإنسان الأساسية للشعوب المستعمرة.

ب: إن القول أنه لا بد من تأصيل عالمية حقوق الإنسان ومشروعيتها في ثقافات العالم المختلفة مادامت تقوم على قدر من الإجماع العالمي الرسمي ، بدلا من العودة بها إلى نقطة الصفر، موضوع يحتاج إلى نقاش، فالسؤال الذي يمكن طرحه الآن : ماهي الميكانيزمات والطرق والمنهجيات التي يمكن أن تعتمد لتحقيق هذه الغاية ؟ هناك عدة موانع:

1- الصفة العالمية التي ألحقت بمنظومة حقوق الإنسان ليست حقيقية ، فالعالم كله يعرف أن هذه الحقوق هي منتج ثقافي غربي برمته، ولا يعكس التنوع الحضاري والثقافي الواقع في العالم .

2- يبقى هذا (الإجماع العالمي الرسمي) إن كان فعلا موجودا، فهو على المستوى الرسمي فقط، أي إجماع بين الحكومات المختلفة الممثلة لدولها في إطار الاتفاقيات

والمواثيق الدولية، أي ما يسمى بالإجماع السياسي، بينما المطلوب لإرساء منظومة حقوق إنسان عالمية أن يكون هناك إجماع ثقافي يبني على أساس الحوار الحضاري الذي يعكس التعددية الحضارية في العالم، والذي يمكن أن يؤدي إلى قيام هذا الإجماع الثقافي ، حتى ولو كان نسبيا ، في إطار التنوع الثقافي والحضاري .

3- كيف يمكن تحقيق هذا التّأصيل ؟ هل هو برسم سياسات دولية ؟ أي بالآليات السياسية والقانونية ؟ إذا كان الأمر كذلك . فالسؤال الذي يبقى مطروحا: كيف يمكن لسياسات دولية أن تغير ثقافات محلية؟ علما بأن سياسات داخلية عجزت عن تحقيق ذلك ؟. إن تطبيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوضعه الحالي يعتبر مثاليا، حيث يتطلب مجتمعا غير موجود بعد. بمعنى آخر، إن تطبيقه يقتضي تغييرا جذريا كبيرا جدا، إلا لم يكن جذريا في الذهنيات والتشريعات ويل في تغيير بعض المعتقدات الموجودة في بعض الديانات، أو إلغاء هذه الديانات أصلا فهل هذا ممكنا ؟⁽¹⁹⁾

4- يبدو أن أنصار " العالمية " مثاليين حتى ولو أنهم يتحدثون عن العالمية الواقعية كبديل عن العالمية المجردة (Concrete abstract universe)، لأنهم لا يأخذون بعين الاعتبار واقعا أساسيا وهو أن العلاقات الدولية هي علاقات تحكمها اعتبارات دولية لا تعكس إطلاقا مصالح الشعوب ومواقفهم النابعة من ثقافتهم ، حتى و إن استندت هذه العلاقات الدولية على أسس ما يسمى " بالمصلحة الوطنية " انطلاقا من منظور النخب الحاكمة والقوة السياسية الموجودة في السلطة، أي من منظور الحكومات وليس من منظور الشعوب .

وبناء عليه فإن الحقوق تعد ظاهرة ثقافية، وأن مضامينها القيمية تختلف باختلاف الثقافات و أنها تنمو و تتغير عبر الزمان والمكان، وأن الأفراد والشعوب هي التي تعطي لها المعنى الحقيقي، و إن نظرة الإنسان إلى ذاته و إدراكه لمحيطه و من ثم نظرتة إلى غيره هي ما نسميه بالحالة الثقافية للإنسان، وهي حالة تمارس تأثيرها على ذهنيتة، فإذا كانت هذه الحالة تتغير و تتطور عبر الزمان و المكان فعلا إلا أن ذلك قليلا ما يعترى ما يعتبره الإنسان مقدسا في مكونات حالته الثقافية، لأن التطور لا يعترى الجوانب المقدسة لديه إلا قليلا وعبر أمد طويل من الزمن .

وبالفعل فإن الاختلافات الثقافية هي ما يجب أن يشكل الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه الإجماع الشعبي العالمي حول حقوق الإنسان، فالعالم من حيث هو عالم متعدد الثقافات والحضارات، وبالتالي فإن أية صيغة (عالمية) لحقوق الإنسان لا تقوم على هذا التعدد ليست عالمية و لن تكون كذلك، فالعالمية التي لا تبنى على التعدد و التنوع والإرادة

الحرّة لا تكون إلا شكلا من أشكال الهيمنة السياسية ، ونوعا من التمييز العنصري، و الاعتداء على قيم و ثقافات الآخرين .

إن الاختلاف خاصية فطرية وهو حق من الحقوق الأساسية للإنسان ، وإلغاء الاختلاف اعتداء على الذات الإنسانية، لأن الحقوق تأخذ مضامينها من الثقافة التي أنتجتها ، ومادامت الثقافات مختلفة فإن الحقوق هي كذلك مختلفة، و إن احترام حقوق الإنسان يجب أن يبنى على احترام اختلاف هذه الحقوق نفسها.

الاتجاه التوفيقى بين العالمية والخصوصية

يعتمد هذا الاتجاه على مقولة (الطبيعة البشرية و الوجود البشري) و مقولة (المعنى الذي يجب أن يعطى لمفهوم الثقافة في بناء النظام المعيارى الأخلاقى)، بمعنى أن الوجود البشرى واحد والطبيعة البشرية واحدة، لذلك يجب العمل على توحيد مفهوم الثقافة من أجل بناء نظام أخلاقى بشرى واحد، هاتان المقولتان في حد ذاتهما تحتويان على مغالطة :

1- إذا كان الوجود البشرى واحد والطبيعة البشرية واحدة فإن نظرة البشر إلى هذه المعطيات ليست واحدة، فإذا كان الوجود البشرى في الفكر والفلسفة الغربية العلمانية حقيقية في حد ذاتها (Self-cogent) فإن الأمر يختلف عند أصحاب الديانات السماوية، لأن الوجود البشرى عندهم من إرادة الخالق، وكذلك الأمر بالنسبة للطبيعة البشرية ، فإذا كانت هي الشر كله عند طوماس هوبز، وهي الخير كله عند جون جاك روسو ، فإنها عند أصحاب الديانات السماوية محايدة تقع تحت طائلة ميزان العقل، وبالتالي فإن هذه المقولة لا تحقق التوافق الفكرى الذى يمكن أن يعول عليه لإيجاد الإجماع العالمى المنشود.

2- أما المقولة الثانية والتي ترمي إلى توحيد مفهوم الثقافة عبر العالم لبناء نظام أخلاقى موحد فهي ضرب من الخيال، إذ كيف يمكن إعطاء مفهوم موحد للثقافة عبر العالم بينما نجد أن الأشياء تأخذ مفاهيمها ومضامينها من الثقافة التي أنتجتها، بل يجب البحث عن قاسم مشترك بين المفاهيم المختلفة للثقافات المختلفة يمكن الاستناد إليه لبناء الإجماع المنشود .

لا شك أن أسلوب الحوار يكون ناجحا إذا كان من شأنه تقريب وجهات النظر فالحضارات كانت ولا تزال تتحاور عبر التاريخ ولم يتراجع الحوار الحضارى إلا في ظل سيطرة الحضارة المادية الغربية القائمة على الاستعلاء والإقصاء واحتقار الآخر، فأنتجت مقولة صدام الحضارات كآلية جديدة لممارسة العدوان و إلغاء الآخر .

بالرغم من أن كل فرد يرى حقوق الإنسان من منطلق ثقافته، فلا يجب أن يكون ذلك مبررا لإلغاء الآخر، وتجاهلا لما ساهمت به مختلف الحضارات - بدون استثناء - من أجل تطوير حقوق الإنسان⁽²⁰⁾. فالغرب ساهم كما ساهمت كل الحضارات الأخرى، وانطلاقا من الحوار الذي جاء في كتاب Johan Galtung <Humman Rights in another key>. وأطلق عليه اسم " قوس قزح " ، دعنا نطبق ونحترم المتفق عليه من المبادئ، ولا نتنازع فيما اختلفنا حوله. فالاعتراف بالخصوصية لا يلغي كون الحقوق عالمية، لأنه بتحقيق العدالة والمساواة بين مختلف الجماعات في العالم ، والسماح لهم بالحفاظ على خصوصياتهم، تتحقق فعليا الحاجيات الإنسانية العالمية، وهذا لا يتناقض أبدا مع فكرة عالمية حقوق الإنسان كمبدأ اتفق عليه الجميع⁽²¹⁾.

مقاربة حقوق الإنسان:

في الواقع أن القيم المحلية لم تشكل أساسا لمقاربة العالم النامي الخاصة بحقوق الإنسان، وأن شعوبه تعتبر الحرية السياسية والمدنية التي يتمتع بها الفرد في الغرب أساسية لحماية نفسها من الأنظمة السياسية القمعية، و أن هذه الأنظمة تتذرع بذرائع كالتتمية وتقرير المصير و الأمن الوطني لمصادرة الحقوق السياسية والمدنية لشعوبها ، ولكن يجب أن لا ننسى أن هذه الأنظمة القمعية هي التي تتلقى المساعدة من قبل الغرب الذي يدعمها ويحافظ عليها، ولا يرغب أن يرى نظاما ديمقراطية تحل محلها، لأن ذلك - ولن كان يجسد الحقوق السياسية والمدنية للشعوب - إلا أنه من شأنه تقويض المصالح المادية للدول الكبرى، وبالتالي فإن التفتح السياسي والتحول الديمقراطي في دول العالم النامية - خاصة في الدول العربية والإسلامية- من شأنه أن يؤدي إلى التفاف الشعوب نحو قيمها والعودة إلى ذاتيتها الثقافية والحضارية، وهذا يؤدي إلى تقوية اتجاه النسبية الثقافية على حساب اتجاه العالمية، وهو ما يتعارض مع أهداف السياسات الغربية .

إن كل المقاربات سواء الغربية التي تركز على الحقوق السياسية والمدنية أو الاشتراكية التي تركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو في الدول النامية التي تركز على تقرير المصير و التنمية الاقتصادية ، تعبر بحق عن منظور شامل لحقوق الإنسان، لأن كل تلك الأبعاد جوهرية ومتساوية من حيث الأولوية ، لكن القضية ليست هنا ، فالقضية في مضمون تلك الحقوق ومفهومها، فعندما يدير العالم ظهره للنسبية الثقافية الراديكالية متجاهلا إياها ويقرر بأن هناك حقوق إنسان واحدة ، لكل شخص حق التمتع بها بصرف النظر عن المجتمع الذي يعيش فيه، وبصرف النظر عن الخصوصية التاريخية والثقافية

لذلك المجتمع،⁽²²⁾ فإننا نتساءل كيف يمكن تجسيد هذه الحقوق على أرض الواقع وعبر العالم ؟

ومن الواضح كذلك أن الإعلان العالمي والعهدين الدوليين (1948-1966) قد شكل مقارنة صحيحة نحو حماية الكرامة الإنسانية ضد المخاطر التي تهددها، وأنه من الصعب أن نجد في عالمنا المعاصر من ينكر على أساس من الحجة حقوقاً أساسية مثل الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية ، إلا أن التاريخ يعلمنا أن الغرب الذي يرفع هذه الشعارات هو السباق إلى إنكار هذه الحقوق في عالمنا المعاصر، عندما قام بخرقها عن طريق الاحتلال و " الاستعمار " ، والاعتداء العسكري والتمييز العنصري وسياسة الكيل بمكيالين، والاستغلال الرأسمالي والهيمنة الاقتصادية والسياسية... إلخ .

وعلى ذكر الخصوصية التي يبدو أنها تتعارض مع العالمية يقدم جاك دانللي (Jack Donnelly)⁽²³⁾ -وهو من أنصار الخصوصية الراديكالية- مغالطات عندما يشير للديانات السماوية التوحيدية وهي اليهودية والمسيحية والإسلام ويدعي بأنها لا تسوي بين الرجل والمرأة في مجال الحقوق، وهذا مناف للواقع خاصة فيما يتعلق بالإسلام ، فالنصوص الشرعية التي تقيم هذه المساواة في الإسلام كثيرة، وهذا يدل على مشكلة أساسية وهي مشكلة سوء الإدراك وفهم الآخر " mis perception " ، وهي المشكلة التي لا يتم التغلب عليها إلا بالحوار الحضاري الجاد، وأن اللامساواة بين الرجل والمرأة في كل أبعادها أقامها الغرب في دياره، فالحق في الانتخاب لم تعرفه المرأة في الغرب- كما أشرنا آنفا- إلا في القرن الماضي، بينما المرأة المسلمة اكتسبت هذا الحق منذ أربعة عشر قرناً⁽²⁴⁾ ، وأن المساواة بين الرجل والمرأة في العمل لم يعرفها الغرب إلا في بداية القرن العشرين حيث كانت المرأة التي تقوم بنفس العمل الذي يؤديه الرجل تتقاضى نصف الأجر الذي يحصل عليه الرجل .

إن الاستعمار والامبريالية منتوج ثقافي غربي يمثل أكبر خرق لأبسط حقوق الإنسان، فالاستعمار والامبريالية خرق للحق في الحرية، وخرق للحق في الحياة وخرق للحق في تقرير المصير ، خرق لكل معاني الحياة البشرية، إنما هدر كامل للكرامة الإنسانية. فما عسى الغرب أن يعلم العالم ؟ فمحرقة غزة التي زكاهها النظام الرسمي للدول الغربية لا تزال ماثلة للعيان، فالغرب هو الذي أنشأ دولة الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، وهو الذي ساهم في تهجير اليهود لدولة هذا الكيان، وهو الذي مدها بأحدث الأسلحة لكي تقوم بتجريبها على أطفال ونساء فلسطين في قطاع غزة، فهل للغرب أن يتحدث عن حقوق الإنسان بعد الذي حدث ؟

ثالثا : العولمة وحقوق الإنسان :

أدى ظهور فكرة العولمة التي بدأت في المجال الاقتصادي إلى تغيير كبير على المستوى العالمي. ففي المجال الاقتصادي ساد مفهوم اقتصاد السوق عبر العالم، ولم يعد هناك وجود تقريبا لمفاهيم اقتصادية أخرى، وفي المجال السياسي نجد أن جل دول العالم قامت بتغيير دساتيرها وقوانينها الداخلية وأنظمتها السياسية متأثرة بالضغوطات الخارجية، فأصبحت التعددية السياسية والأسلوب الديمقراطي الذي يرمي للمشاركة السياسية وفتح المجال للحريات هو الذي يسود في معظم دول العالم، وفي مجال الإعلام لم تستطع الدول التي أضحت حدودها مخترقة أن تتغلق وتمنع المعلومة على المواطن الذي أصبح يلتقطها ويتلقفها كالبرق عبر الأقمار الصناعية والفضائيات و الأنترنت التي جميعها قدمت خدمة كبيرة للإنسان، وجعلت البشرية في كل دول العالم تعيش و كأنها في قرية إلكترونية، وهكذا ظهرت الكثير من الخصوصيات التي كانت تختبئ وراء الحدود. نتيجة لذلك أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان مكشوفة للعيان ولا يستطيع أي نظام حجبها عن مختلف وسائل الإعلام والاتصال.

هذه الأخيرة ومنها الأنترنت على وجه الخصوص ساهمت في إنشاء شبكات دولية خاصة بالجمعيات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، حيث يساعد هذا الربط العالمي على التحرك وبسرعة من أجل حماية حقوق الإنسان، في أي بقعة في العالم تنتهك فيها، بواسطة الكشف عنها والحث على معاقبة من تسبب فيها.

و للجمعيات غير الحكومية الوطنية والدولية دور فعال في رصد هذه الانتهاكات وتقديم تقارير على ذلك، والتي غالبا ما تترك الأنظمة التي لا تحترم حقوق الإنسان، لأن هذه الجمعيات النشطة لها القدرة على تعبئة الرأي العام المحلي والدولي معا. لكن للأسف لا تزال هناك إنتهاكات كثيرة في مجال حقوق الإنسان تحدث في أغلبية الدول النامية ومنها الدول العربية و الإسلامية. وفي نفس الوقت يحدث تراجع في فعالية منظمات المجتمع المدني، وهذا ربما يعود لتراجع الضغط الدولي الذي كان مع بداية التسعينيات يطالب وبإلحاح الدول النامية ومنها العربية و الإسلامية بتطبيق الديمقراطية وفتح المجال للحريات العامة وحقوق الإنسان، لكن في السنوات الأخيرة بدأت الدول الغربية تنتهج سياسة اللامبالاة عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول النامية.

عالمية وعولمة حقوق الإنسان :

عالمية حقوق الإنسان تعني الالتزام بالمفاهيم التي أقرها المجتمع الدولي وأن هذه الحقوق لا تتجزأ وهي ليست تراتبية⁽²⁵⁾. والعالمية لا تلغي دور الدولة بل تحملها مسؤوليات والتزامات، وهي تعني كذلك المشاركة و وجود توافق بين أعضاء المجتمع الدولي على مفاهيم و أهداف محددة طبقا لحوار جاد يتم الاتفاق عليه.

أما عولمة حقوق الإنسان فإنها تعتمد على التحويل من الخارج عبر فرض وتعميم قيم وثقافة حقوق الإنسان للدولة المهيمنة، والتي هي حاليا الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها الدولة التي تسعى للسيطرة.

عند مناقشة آثار العولمة وحقوق الإنسان، فإنه يتحتم علينا العودة إلى الجدل القائم بين العالمية والخصوصية، خاصة وأن المواثيق الدولية تشير لحق الإنسان في التمتع بثقافته الخاصة واستخدام لغته، والمجاهرة بدينه، وذلك من أجل صيانة خصوصيات الأفراد الثقافية، لكن السؤال الذي يطرح هو كيف يمكن صيانة الثقافات المختلفة في ظل المد والزحف الهائل لظاهرة العولمة خاصة في ظل هذا التفاوت الموجود في الإمكانيات بين دول العالم. الثقافات التي تملك دولها إمكانيات كبيرة (في مجال الثقافة والتعليم والتطور التكنولوجي والإعلامي)، هي التي تؤثر و تشكل تهديدا كبيرا على ثقافات الدول التي لا تملك إمكانيات في هذا المجال.

فالدول الغربية المتطورة (المرسل) هي التي تؤثر في الدول النامية (المتلقي). وضع كهذا يؤدي إلى مخاوف لدى الدول التي لا تملك الإمكانيات الكثيرة، حيث تشعر بأن هويتها وثقافتها الخاصة مهددة، بالرغم من أن المواثيق الدولية تعتبر هذه الخصوصية حق من حقوق الإنسان، وخاصة بعد الترويج لعدة نظريات مثل نهاية التاريخ لفوكو ياما و صدام الحضارات لها نغتينغتون والتي مفادها أن الثقافة الغربية سوف تهيمن عبر العالم والثقافات الأخرى سوف تتراجع لأنها لا تستطيع الصمود أمام الحضارة الغربية .

وأهم ما يلاحظ في ظل هذا المد والانتشار المذهل للعولمة هو تأثيرها البالغ على كل القطاعات الاقتصادية والسياسية و الإجتماعية، إضافة إلى التغيير في المفاهيم والسلوكات عبر وسائل الإعلام المختلفة . لكن هل مفاهيم حقوق الإنسان بعيدة عن هذا التأثير ؟

بينما يحاول بعض المتفائلين من الكتاب الليبراليين التأكيد على ضرورة صياغة حقوق إنسان جديدة كضرورة ملحة، وتجاوبا مع ظاهرة العولمة⁽²⁶⁾ ، فإن الأغلبية في الغرب يتبنون مقاربة الليبراليين الجدد، الذين يتوقعون - ولو ضمنيا - بأن العولمة تمثل

فرصة يتم بواسطتها الضغط أكثر على من لا يهتم بحقوق الإنسان العالمية ، وهذا يؤدي إلى ترقية وتدعيم حقوق الإنسان (27) ، وهم يتوقعون كذلك بأنه في ظل العولمة سوف يتم وضع آليات و ميكانيزمات ذات فعالية من أجل حماية أشمل لحقوق الإنسان .

والعولمة في المحصلة هي فرصة لتطوير مفهوم " الحاكمية الإنسانية " Human Governance لكن هذا الفريق لم يسلم من الانتقادات ، حيث أعتبرهم الواقعيون جد متفائلون أو مثاليون ، لأن نظرتهم للعولمة نظرة قاصرة. فالشيء الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية، لم يؤد إلى ترقية وتدعيم حقوق الإنسان بل أدى لإنتهاكات وتجاوزات كبيرة في مجال الحريات وحقوق الأفراد عبر كل دول العالم (ما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية). والجانب السياسي لم يلعب دورا فعالا في تأصيل حقوق الإنسان، كما هو الشأن مع الجانبين القانوني والفلسفي. فبإسم الدوافع السياسية المدعومة بالعوامل الإيديولوجية والتي تهدف إلى تحقيق المصلحة ترتكب الدول الكبرى تجاوزات خطيرة عبر تعديها الصارخ على مبادئ حقوق الإنسان وأصبحت تقوم بتجاوزات خطيرة تصل لمستوى الجرائم ضد الإنسانية.

فحرب الولايات المتحدة الأمريكية في العراق أطلق عليها البعض أنها (أول حرب ضد حقوق الإنسان). إن الإنتقائية في التعامل مع الدول في مجال حقوق الإنسان والكيل بمكيالين أصبح من سمات الدول الكبرى والمنظمات الدولية التي تخضع لسيطرة ونفوذ هذه الدول، مثل منظمة الأمم المتحدة (وهي أعلى منظمة في العالم) التي لم تستطع تنفيذ حوالي 150 قرار أصدرته ضد إسرائيل وذلك بسبب إنحياز الولايات المتحدة لصالح إسرائيل، فهذه الأخيرة تقترب كل أنواع الجرائم وتنتهك كل أنواع الحقوق الإنسانية، لكن لا يوجد من يحاسبها.

رغم ذلك يمكن القول بأنه حصل تقدما كبيرا على المستوى الدولي في مجال حقوق الإنسان، فكل الدول بدأت تهتم كثيرا بحقوق الإنسان وذلك بإنشاء المؤسسات الخاصة بذلك وإقامة البرامج وسن القوانين (وطنيا وإقليميا) وتفعيلها لأجل حمايتها وترقيتها، بما في ذلك دول كانت ومازالت لا تهتم كثيرا بالحريات الفردية ولا تعتمد النظام السياسي الديمقراطي القائم على التعددية، كالصين. وهذا يقودنا لمناقشة علاقة حقوق الإنسان بالديمقراطية.

الديمقراطية وحقوق الإنسان :

في إطار التطور الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والخصوصية الثقافية للمجتمعات فإن أهم ما يلاحظ في السنوات الأخيرة هو تراجع الدول الغربية، وعلى رأسها

الولايات المتحدة الأمريكية بأن خفت من ضغطها على بعض الدول العربية، حيث أصبحت لا تلح عليها من أجل تفعيل العمل الديمقراطي، وتتجاهل انتهاكات حقوق الإنسان. وللديمقراطية علاقة وطيدة بحقوق الإنسان، لأن الربط بينهما يعني ضمان الحد الأدنى من الشروط الضرورية للإنسان كي يستطيع متابعة حياته الخاصة بصفة عادية، ويعني كذلك بأن الأفراد و الجماعات أحرار في الاحتفاظ والدفاع عن خصوصياتهم المختلفة (الثقافية والإقتصادية والسياسية) (28) ، وذلك لن يتأتى إلا إذا ربطناه بالإعلام، فإذا لم يكن للمجموعات داخل أي مجتمع إمكانية التعبير عن رأيهم عبر وسائل الإعلام المختلفة، (وهذا يعني ضرورة تطبيق ديمقراطية الإعلام) فلن تكون لهم فرصة للدفاع عن خصوصياتهم والمحافظة عليها (29) .

إذا العلاقة بين الإعلام والديمقراطية علاقة وطيدة و جوهرية فتطوير وترقية حقوق الإنسان يساعد على تطوير الديمقراطية ونجاحها، ولحرية الإعلام وديمقراطيته دور مهم في إنجاح العمليتين .

وفيما يخص علاقة الخصوصية الثقافية بالعمولة، وعلاقة ذلك بأنظمة الدول النامية فإنه من الضروري تقديم الملاحظة التالية :

من مصلحة الأنظمة الوطنية احترام الخصوصيات الثقافية والدينية للأقليات والعرقيات الموجودة داخل الدولة، لأن ذلك عاملا مساعدا يؤدي إلى تقوية وحدتها وسيادتها، و إذا لم تلج هذه الدول مطالب هذه الأقليات، وإذا لم تحترم خصوصياتها الثقافية فإن ذلك يمكن أن يهدد وحدتها، ويؤدي إلى تفكيكها، والدول الكبرى مستعدة لمساندة هذه الأقليات بإسم مبدأ التدخل الإنساني (30) .

إذا مع هذا الضغط الذي تتعرض له الدول التي تنادي بالخصوصية خاصة مع انتشار ظاهرة العمولة، ما مستقبل مجتمعات هاته الدول التي تريد الحفاظ على خصوصياتها؟ يمكن في هذا المجال إقتراح ثلاث سيناريوهات :

السيناريو الأول : تفتح الأنظمة نحو شعوبها من أجل كسب ثقتهم وذلك بإعطاء مجالات واسعة للديمقراطية وتجسيد الشرعية الفعلية .

الحجج والمبررات :

1- الحرية : تعتبر الحرية في الفكر الغربي حقا من حقوق الإنسان الطبيعية التي يستمدّها مباشرة من الطبيعة (31) على غرار حق الحياة وحق الملكية، وبالتالي فإنه لا يحق لأي كان التصرف في هذا الحق الذي هو حق فردي طبيعي ، فليس للمجتمع أو

الدولة سواء باسم الدين أو الثقافة أو أية عقيدة كانت أن ينال من هذا الحق، الذي هو حق الإنسان الطبيعي، باعتباره إنسان قبل أن يكون شخصا وعضوا داخل الجماعة .

وبالتالي فإن المساس بهذا الحق يعد خرقا فضيعا لحق من حقوق الإنسان الأساسية الذي يشكل جوهر القيم العالمية المشتركة، إذ لا مجال للحديث عن الخصوصية عندما يتعلق الأمر بحرية الإنسان ، ولا يمكن التستر بالخصوصية لممارسة القمع السياسي للحريات .

2- الديمقراطية أو التعددية السياسية : تعتبر النظرة الغربية بأن التعددية السياسية أو الديمقراطية هي ركيزة من ركائز العمل على صيانة حقوق الإنسان وترقيتها، وبالتالي فإن التفتح السياسي والتحول الديمقراطي من شأنه أن يخدم حقوق الإنسان ويصونها، وعليه فإنه يتوجب على الأنظمة الحاكمة في الدول النامية أن تفتح سياسيا وتتحوّل نحو الديمقراطية، وتسمح بممارسة الحريات المدنية وتعمل على فتح المجال الإعلامي لترقية حرية الصحافة وحرية التعبير، إذ لا مجال للحديث عن حقوق الإنسان وترقيتها في ظل الأنظمة الشمولية ؛ والتعددية السياسية، أو التحول الديمقراطي الذي يعني ترقية المجتمع المدني ومؤسساته وأدوات عمله ، والسماح له بالتطور والمشاركة السياسية الفاعلة .

3- الانفتاح على العالم سياسيا : تتطلب ترقية حقوق الإنسان وصيانتها رفع الحواجز السياسية والتفتح على العالم الخارجي، والسماح لأفكار والمعلومات أن تخترق الحدود وأن تنتشر عبر العالم من أجل تمكين المجتمعات في كل دول العالم من الاستفادة والانتفاع بانجازات العقل البشري في مجالات العلم والفن والفكر والثقافة ، مما يعزز حقوق الإنسان وخاصة الحق في المعرفة والإعلام ، ويقرب بين الشعوب وينشر الوعي بين البشر سيما الوعي بحقوق الأفراد والمجتمعات .

4- العولمة والحرية الاقتصادية : إن الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من مزاياه والدخول في مسار العولمة الاقتصادية التي أصبحت من مستلزمات الحياة العصرية ، يتطلب من الدول النامية أن تفتح على الثقافة العالمية، وتبنى المفهوم العالمي لحقوق الإنسان وتنتمي إلى القيم العالمية المشتركة التي تجسدها منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها العالمية، إذ لا يمكن لهذه الدول أن تستفيد اقتصاديا وتجاريا من مسار العولمة وفي نفس الوقت تتحفظ على " القيم الإنسانية " التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي والحرية الاقتصادية، لأن التثبّت بمبدأ الخصوصية الثقافية قد يكلف تلك الدول خسارة اقتصادية وتجارية كبيرة، ويبقيها على حالتها المتخلفة ولا تتحقق لديها أية تنمية لشعوبها

مما، ينعكس سلبا على وضعية حقوق الإنسان في مجتمعاتها ويهدد بقاء واستمرار تلك الدول سياسيا .

السيناريو الثاني : الرضوخ للضغوطات الخارجية وتلبية مطالب القوى الكبرى بالتنازل عن بعض المبادئ والقيم والخصوصيات الثقافية التي تكون المجتمع .

الحجج والمبررات :

1- الانفصام السياسي : إن إهمال الخصوصية الثقافية عند التعاطي في مجال حقوق الإنسان ، من شأنه أن يؤدي إلى اتساع الهوة بين الدول وشعوبها في العالم النامي حيث تجد نفسها تعيش بمعزل عن شعوبها ومقوماتها، و أن ما يربطها بالعالم الخارجي أقوى بكثير مما يربطها بشعوبها، وهذا يؤدي إلى تزايد أعباء السيطرة السياسية المفروضة التي يجب أن تفرضا على شعوبها، وهذا الأمر يتطلب الزيادة في الدعم الخارجي لهذه الدول حتى تحافظ على بقائها، وهذا يعني أن الدول الكبرى تزداد مشاكلها ، لأن الدول النامية إذا أصبحت عاجزة على التأثير في شعوبها وفرض السيطرة عليها ، فإنها تفقد القدرة على الحفاظ على مصالح الدول الكبرى وخاصة الغربية منها ، وأن هذه الأخيرة لا تستطيع مهما فعلت أن تحل محل الأنظمة الحاكمة في الدول النامية للقيام بهذه المهمة .

2- التآكل المتزايد للشرعية السياسية : ومن النتائج التي قد تفرزها الحالة الأولى (الانفصام السياسي) فقدان الأنظمة الحاكمة لشرعيتها السياسية نظرا لغربتها بين شعوبها ، مما ينذر بالعصيان المدني والثورة الشعبية أو الانقلابات السياسية، وهذا يعني حلول الفوضى وانعدام الاستقرار السياسي وتعطيل المؤسسات الدستورية، وهي ظاهرة لا تخدم مصالح الدول الكبرى وبالخصوص الغربية منها، وبالتالي فليس من صالح الدول الغربية الضغط على الدول النامية للتغاضي عن خصوصيتها الثقافية عند التعاطي مع ملف حقوق الإنسان، فالاستقرار السياسي فيها يعد ضروريا لترقية المصالح الاقتصادية للدول الكبرى .

3- التحول السياسي : إن التحول السياسي لاسيما الأخذ بالأنموذج الديمقراطي الغربي الذي تنتشده الدول الكبرى من أجل صيانة و ترقية حقوق الإنسان ، قد يشكل مغامرة الخاسر الأكبر فيها هي الدول الكبرى نفسها، لأن إحلال الديمقراطية في الدول النامية على الصيغة الغربية دون الاعتبار للخصوصية الاجتماعية و الثقافية فيها من شأنه - وخاصة إذا كانت العملية الانتخابية نزيهة- أن يؤدي إلى وصول قوى سياسية " شيوعية ، قومية ، دينية " إلى السلطة معادية تماما لمصالح الغرب والدول الكبرى ، حيث تقوم هذه القوى السياسية بنسف تلك المصالح كلية ، ولذلك فإن الدول الكبرى يجب عليها أن تفكر بجدية

قبل أن تحاول تغيير أنظمة الحكم في الدول النامية باسم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، لأنه من السهل إيجاد المبررات كأن يتم التسويق لفكرة أن هذه الدول أو تلك ما زالت غير مستعدة للدخول في العملية الديمقراطية أو شيء يشبه ذلك؟! .

السيناريو الثالث : يمكن للأنظمة التكيف مع التطورات التي تحدث بتقديم بعض التنازلات للقوى الخارجية وإعطاء مكاسب أكثر لأفراد المجتمع داخليا وذلك بهدف الاستمرار بالحكم و المحافظة على النظام .

الحجج والمبررات :

تكريس الوضع القائم : يمكن للطرفين الاتفاق على صيغة من شأنها أن تحقق المصالح المشتركة لهما، فالدول الكبرى تخاف التغيير الذي يكون غير محسوب بدقة وحتى وإن كان محسوبا فهي تخاف المفاجآت التي لم تكن في الحسبان ، ولهذا قد تفضل الحفاظ على الوضع القائم، و ترقية الصداقة مع الدول الكبرى بنوع من الاهتمام بالخصوصية الثقافية بالإشارة إليها في السياق العام لنصوص الاتفاقيات المشتركة، دون تخصيص مواد وقرارات معينة لتلك الخصوصية، كأن يشار إليها في الديباجة، " إن المفهوم العالمي لحقوق الإنسان الذي وافقت عليه جميع الدول وكيف عند التجسيد السياسي والقانوني له مع الخصوصية الثقافية للدول" . كما قد يكفي بالانضمام الرسمي لتلك الدول إلى تلك الاتفاقيات دون اللجوء إلى فرض صيغ سياسية وقانونية معينة عليها تحت طائلة تجسيد تلك الاتفاقيات على أرض الواقع، مادامت تلك الدول ماضية في سياسة التعاون الاقتصادي مع الغرب والدول الكبرى، بما يؤدي إلى ترقية مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، فالدول الكبرى لا تكتث في حقيقة الأمر بوضعية حقوق الإنسان في أي مكان في العالم إلا إذا كان ذلك من شأنه توسيع مصالحها الاقتصادية، أو كان ذلك ذريعة لتحقيق أهداف إستراتيجية في مكان ما في العالم.

إذ يكفي لهذه الدول الكبرى وخاصة منها الغربية أن تضمن مصالحها الاقتصادية مع النظام الحاكم في أية دولة، لكي تتغاضى كلية عما قد يرتكبه ذلك النظام من انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات المدنية، لاسيما و أن العلاقات الدولية ما تزال تحكمها المصلحة لا غير وأن الزمن الذي تصبح فيه العلاقات الدولية خاضعة للقيم والمبادئ الأخلاقية الإنسانية المشتركة ما يزال مطلباً بعيد المنال.

في الأخير أقول بأنه لا يمكننا نفي أو تأكيد وقوع أى من السيناريوهات المقدمة، ذلك لأن أي منها أنما يصنع في الحاضر كما المستقبل ليس قدرا محتوما إنما تغييرا يقوم به الإنسان ابتداء من الحاضر .

فإذا رغبتنا أن يتحقق السيناريو الأول فلا بد من تطوير المتغيرات الخاصة بتوسيع مجال التعددية والحريات العامة وافتتاح الأنظمة على شعوبها من أجل تجسيد الديمقراطية الحقيقية. وعندما يتم توفير الظروف اللائقة وجرى العمل من أجل تحقيقها على كافة المستويات، فإن نسبة تحقيق هذا السيناريو تصبح عالية وتبدأ مؤشرات ذلك من الآن.

وفي حالة حدوث العكس بالتضييق على الحريات وعدم تجسيد أرادة الشعب مع الخضوع لمؤثرات العمولة، الشيء الذي يؤدي لتآكل الأنظمة، فإن السيناريو الثاني تكون له إمكانية عالية لكي يتحقق وعندها يحدث الانفصام السياسي .

أما السيناريو الثالث فنسبة تحقيقه تكون عالية في حال ما حافظت الأنظمة على الوضع القائم الذي من خلاله تضمن الدول الغربية مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية وفي المقابل تضمن أنظمة دول العالم الثالث ومنها الأنظمة العربية بقائها في الحكم، فأى من هذه السيناريوهات يتحقق يا ترى؟

الهوامش :

- (1): في المادتين 55 و 62 من ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945 تمت الإشارة :
- احترام حقوق
- وإشاعة احترامها في العالم من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
- (2) : فيصل شطناوي ، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ، عمان : دار الحامد ، 1999 ، ص 24.
- (3) فيصل شطناوي ، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ، عمان : دار الحامد ، 1999 . ص 24 .
- (4) : مساعدي عمار ، حقوق الإنسان في أحكام القرآن ومواد الإعلان ، مجلة كلية أصول الدين ، جامعة الجزائر ، العدد 1 السنة الأولى سبتمبر 1999. ص 164
- (5) : شاكر بن نابلسي ، لو لم يظهر الإسلام ما حال العرب الآن ، بيروت : منشورات دار الأفاق ، ط 1 ، 2003 ، ص 342 .
- (6) : محمد الغزالي ، بين تعاليم الاسلام وإعلان الأمم المتحدة ، الجزائر ، دار الدعوة ، 2000 ، ص 223 .
- (7) : أنور رسلان ، الحقوق والحريات في عالم متغير ، القاهرة : الجمعية المصرية للنشر ، 1993 ، ص 92 .
- (8) : الشطناوي فيصل ، مرجع سابق ، ص 45
- (9) : مثل مالك بن نبي وأنور عبد المالك
- (10) : قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ، دبي، 2004 ، ص 312 .
- (11): قادري عبد العزيز ، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية المحتويات والآليات، الجزائر : دار هومة، 2002، ص 43- 50 .
- (12): بريد البعض أن يثبت هذا التقارب والتجانس عبر ما يسمى حوار الحضارات و الأديان
- (13): أميمه عيود : الخصوصية الثقافية وسياسات حقوق الإنسان : رؤية المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر . www.hewaronline.net/conference/omayma/%20ahmed .

- (14): الشعب : جريدة يومية صينية 2004/03/09 . www.arabicpeople.com.ch
- (15): برهان غليون وآخرون ، حقوق الإنسان العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت : 1999 ، ط.1 ص 200 .
- (16): قاموس بانغوين ، ترجمة ونشر : مركز الخليج للأبحاث ، 2004 ، الإمارات ، ص 314 .
- (17): Stanford Encyclopedia of Philosophy ,First published , Feb 2003, P 08.
- (18) : Edward McWhinney , les nations unies et la formation du droit, paris , unisco , , P254
- (19) : قادري عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 47 .
- (20) : Johan Galtung , Human rights in another key, polity press , oxford ,1994 , p.155
- (21): David beetham ,Democracy and human rights , Cambridge, polity press, reprinted 2004. p.109
- (22): Jack Dannelly,International Human rights , Westview press, Colorado, Oxford, 1998 .P.33
- (23) : Jack Dannelly , Ibid
- (24): المبادئ الإسلامية شي، وما يطبق في المجتمعات الإسلامية شيء آخر
- (25): محمد بسيوني ، حقوق الإنسان دراسات حول وثائق العالمية الإقليمية ، لبنان : دار الملايين ط.1 1989 ، ص214.
- (26): Global Perspective , Pluto press , London,2005 page 3 , , Tony Evans , the politics of human rights
- (27) : Tony Evans , ibid p.4
- (28) : David beetham ,Democracy and human rights , Cambridge, polity press, reprinted 2004. p.89
- (29):David Beetham, Ibid, p91
- (30): p110 Johan Galtung , Human rights in another key, polity press , oxford ,1994
- (31) : برهان غليون وآخرون ، حقوق الإنسان العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت : 1999 ، ط.1 ، ص. 199 .